الأمم المتحدة S/PV.7628

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٢٨

الجمعة، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد دي لا كابي غارسيا
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/70) من فريق الخبراء بشأن جنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2016/138)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) (S/2016/70).

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2016/138)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم؛ والسيد مصطفى سوماري، نائب الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد موغاي والسيد سوماري والسيد سيمونوفيتش، الذين يشاركون في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من أديس أبابا وجوبا وغوما، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/70، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ يناير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥). كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/138، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من السيد موغاي والسيد ساموري والسيد سيمونوفيتش، فضلا عن السيد فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال، الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد موغاي.

السيد موغاي (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم عبر التداول بالفيديو.

عُينت في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥ رئيسا للجنة المشتركة للرصد والتقييم، الهيئة المكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، المبرم في آب/أغسطس عام ٢٠١٥. وينص الاتفاق على أنه يمكن لرئيس اللجنة أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن متى ما دعت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في تنفيذ الاتفاق. ومن واجبي الإفادة بأنه خلال الأشهر التي مرت بين توقيع الاتفاق وبدء اللجنة عملها، كما أبلغت مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل حوالي ثلاثة أسابيع، كان التقدم المحرز حتى تاريخه في التنفيذ محدودا ومتأخرا إلى حد بعيد عن الجداول الزمنية المحددة في الاتفاق وفي الترتيبات اللاحقة بين الطرفين نفسيهما.

ويوفر الاتفاق، على علاته، أفضل فرصة لجنوب السودان لإعادة السلام والاستقرار. غير أن قوة الاتفاق تكمن في الإرادة السياسية الملازمة له، وفي هذا الصدد، ما زالت قدرة شعب جنوب السودان على الصمود تتعرض لاختبار عسير من قبل قادته. فعلى الرغم من تعهدات القادة المتكررة بالتقيد بالاتفاق، فإنهم لم ينجحوا في الالتزام بالتنفيذ وفقا للجدول الزمني. وقد برهن الطرفان باستمرار على أنه ما زال هناك الكثير من عدم الثقة والإحجام عن التغلب على ذلك.

وقبل أن أقترح ما يمكن عمله على نحو مفيد للتعجيل بالتنفيذ، ينبغي أن أقر بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. أولاً، بعد عدة أشهر من المناقشات، عاد الفريق المتقدم للجناح المعارض في الحركة الشعبية /الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى العاصمة، جوبا، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بعد أن تدخلت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم لتحديد معايير للعودة. ثانيا، بدأت اللجنة وعدد من المؤسسات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق – من قبيل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة الوطنية لتعديل الدستور – في عقد اجتماعات. ثالثا، اتخذت بعض الخطوات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، بما في ذلك توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة بطريقة ودية وتعيين الرئيس سلفا كير للسيد رياك مشار، غيابيا، نائبا أولا للرئيس، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، وبدء إعادة انتشار القوات الحكومية إلى مواقع تبعد ٢٥ كيلومترا على الأقل عن العاصمة. وأخيرا، وربما الأهم، ما زال الوقف الدائم لإطلاق النار صامدا إلى حد كبير في المسرح السابق للنزاع في منطقة أعالي النيل الكبرى، على الرغم من استمرار وقوع أعمال عنف كما تبرهن بوضوح الأحداث الأخيرة التي وقعت في ملكال.

وينبغي النظر إلى تلك الإنجازات، على أهميتها، في سياق التصعيد الذي يدعو إلى القلق في القلاقل والعنف في مناطق أخرى من البلد، ولا سيما في غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال، وهما من المناطق غير المتضررة إلى حد كبير من النزاع الذي نشب في أواخر عام ٢٠١٣. ويتمثل أحد التحديات المتكررة في حرية وصول مراقبي وقف إطلاق النار، والذي شهدنا أحدث مثال له في محيط بلدة موندري في غرب الإستوائية. وعلى الرغم من أن الانخفاض الكبير في العنف في أشد الولايات تضررا من النزاع، وهي الوحدة وجونقلي وأعالي النيل، أمر يدعو إلى ترحيب كبير، فإن الحالة الأمنية حتى هناك لا تزال هشة والتقدم المؤقت المحرز عرضة للانتكاس في حال تحول الديناميات السياسية.

وبرغم انخفاض أعمال العنف الجماعي إلى حد كبير في المناطق التي عانت من أشد النزاع، لا تزال تقع حوادث خطيرة. ففي الآونة الأخيرة، أسفر العنف في ملكال على مدى اليومين الماضيين عن مقتل ما لا يقل ١٨ شخصا، بينما وردت تقارير عن تشريد بضع مئات آخرين وإلحاق أضرار كبيرة بمعسكر الأمم المتحدة لحماية المدنيين، المفترض أن يكون ملجأ. وأنا أشجب هذا العنف وأدعو إلى إجراء تحقيق سريع لتحديد المسؤولية عن هذه الحوادث. وأحث جميع الفصائل المسلحة على ممارسة ضبط النفس.

وعلى نطاق أوسع، في أنحاء البلد، أدت القيود على إمكانية الوصول وانعدام الأمن على الصعيد المحلي إلى تعقيد الاستجابة الإنسانية تعقيدا بالغا، ولا تزال أجزاء كبيرة من البلد – سواء كانت متضررة بصورة مباشرة أوغير مباشرة من النزاع – تواجه كارثة إنسانية لأسباب تخضع إلى حد كبير لسيطرة الجهات السياسية الفاعلة. ولا تزال المنظمات الإنسانية غير قادرة على تقديم إمدادات كافية قبل حلول موسم الأمطار، نظراً للانعدام العام للأمن والقيود المفروضة على الوصول من قبل سلطات كلا الجانبين.

لذلك ينبغي أن لا يكون هناك أدنى شك لدى قادة جنوب السودان أن بوسعهم، إذا رغبوا، أن يعملوا على تحسين الظروف التي يعيش في ظلها الناس.

لقد شهدت الأبعاد العميقة للأزمة عندما سافرت إلى بور وبانتيو وملكال، البلدات الثلاث المتأثرة بالصراع. أود هنا أن أشكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تيسير سفري إلى تلك المناطق. في هذه البلدات الثلاث، التقيت بالمشردين داخليا الذين ما زالوا يتواجدون بأعداد

كبيرة في مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة، ولكن كما أفهم فإنهم لا يشكلون إلا جزءا صغيراً من السكان المتأثرين بالصراع وبالأزمة الناتجة عن ذلك. فبعد سنتين من بدء الصراع، لا توجد سوى قلة من هؤلاء المشردين تثق بأنه سيكون بوسعها العودة إلى ديارها واستئناف حياتها العادية. ومرد ذلك إلى التقدم السياسي البطيء جداً، وكون أحكام هذا الاتفاق، بينما تزخر بالإمكانات، فإنها لم تثبت تحقيق أي إنجاز فعلي على أرض الواقع بالنسبة لمعظم هؤلاء الناس.

ويظل الشاغل الحالي للجنة التقييم والرصد المشتركة هو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي كان ينبغي لها أن تتشكل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بعد انقضاء فترة ٩٠ يوما على اتفاق الفترة ما قبل الانتقالية. وضاعت أيضا فرصة تحديد الموعد اللاحق، وهي فرصة كان ينبغي لها أن تؤدي إلى إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في الفترة بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كذلك ضاعت فرصة أخرى لتحديد موعد آخر لتشكيل الحكومة الجديدة، ومرد ذلك جزئياً إلى وجود عدد من العقبات السياسية الجديدة، ليس أقلها قيام الحكومة الحالية بإنشاء حدود إدارية جديدة داخل جنوب السودان.

إن الجدول الزمني الذي أصدرته بصفتي رئيسا للجنة المشتركة للرصد والتقييم، سرّع بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وآمل مع صدور بيان آخر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير، أن يتم التغلب على عقبة التقسيمات الإدارية الجديدة. على الرغم من البيان الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية والذي اعتمدته لاحقاً الأطراف وجميع أعضاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في جوبا في ٢ شباط/فبراير من دون قيد أو شرط، لم تتشكل حتى اليوم حكومة وحدة وطنية انتقالية.

أعتقد أننا أصبحنا اليوم أقرب إلى تشكيل هذه الحكومة الجديدة، ولكن تشكيل الحكومة في حد ذاته لن يحقق الانفراج بين عشية وضحاها، ولا يعني بالضرورة أن مسار التنفيذ المقبل سوف يصبح أسهل. يجب على الحكومة الجديدة أن تتصدى بسرعة للأزمة الإنسانية والإنمائية والسياسية والعسكرية التي لا يزال يواجهها البلد. بالإضافة إلى هذه الجوانب للأزمة، يمثل التدهور السريع للوضع الاقتصادي في جنوب السودان في الأشهر الأخيرة تحديا إضافيا.

لذلك، فإن أداء الحكومة الانتقالية الجديدة سيقرر أهميتها. هل ستظهر الحكومة الجديدة التزاما بالتطلع الضروري لإصلاح الخطة المنصوص عليها في الاتفاق؟ وهل سيكون بوسع الحكومة الجديدة توطيد السلام وتحقيق إدارة فعّالة في البلد الذي يعاني من انخفاض شديد في الإيرادات ويواجه احتياجات هائلة؟ وهي ستفي الحكومة الجديدة بالتزاماتها بالمساءلة والمصالحة، وهي عمليات تمس الحاجة إليها في أحدث دولة نشأت في العالم؟ نحن في المجتمع الدولي علينا أن نظل يقظين إذا ما أردنا أن نضمن ليس فقط تشكيل حكومة انتقالية، بل الوفاء بالوعود والالتزامات الواردة في الاتفاق.

يجب الإبقاء على جهد دولي منسق يضارع ذلك الجهد الذي أدى إلى التوقيع على الاتفاق في آب/أغسطس ٢٠١٥، للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. ويجب على الأطراف السودانية في الجنوب أن لا تظن بأنه يمكنها تجاوز الالتزامات الواردة في الاتفاق، مهما كانت صعبة، أو استغلال أي تباين في وجهات نظر المجتمع الدولي لخدمة مصالح حزبية. من الضروري إبقاء الضغط على الأطراف بسبب محدودية الوقت. إن عدم توفر الإرادة السياسية لا يزال يشكل صعوبات كبيرة. فالسلام مطلب شعبي لأبناء شعب جنوب السودان. ولسوء الحظ، يسود فيما بين أعضاء القيادة السياسية في جنوب السودان التهديد باللجوء إلى الحرب في حالة زيادة وتيرة التراع سياسي.

إن الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن ومن خلال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تؤدي دورا حيويا. وأنا ممتن لاستعداد البعثة لدعم عودة فصيل المعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى صفوف أفراد المعارضة — العسكريين والمدنيين على حد سواء — للبدء بتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية بالنسبة لجوبا. وأنا ممتن لدعم الأمم المتحدة لعمل مراقبي وقف إطلاق النار المنتشرين الآن في ٨ من أصل ١٠ مواقع، وأحدثها في بلدتي يامبيو واويل، فضلا عن تشكيل لجان عسكرية مشتركة معنية بوقف إطلاق النار قريبا، وفرق عسكرية مشتركة معنية بوقف إطلاق النار التي من المفترض لها أن تؤدي دوراً حاسما في توطيد وقف إطلاق النار. وأحض الأمم المتحدة على الاستمرار في القيام بدور قيادي دعما للجنة التقييم والرصد المشتركة ودعما للاتفاق.

أرجو أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات التالية من أجل دعم الاتفاق.

أولاً، ينبغي للمجلس أن يعلن بصورة لا لبس فيها بأنه ولئن كان الاتفاق لا يوفر حلولاً لكل المشاكل أو يفي بجميع الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها عسكريا، فإن أحكامه التوفيقية جديرة حقا بالتنفيذ لصالح السلام والإصلاح، ذلك أن الاستمرار في إعادة التفاوض على أحكام الاتفاق لم يعد خيار يمكن النظر فيه.

ثانيا، ينبغي أن يؤكد المجلس الحاجة الماسة جدا إلى استكمال الترتيبات الأمنية اللازمة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، كما سبق وحثت على ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تلقيت الليلة الماضية من السيد ريك ماشار، زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، رسالة ذكر فيها أنه لن يتوجه إلى جوبا لتشكيل الحكومة الانتقالية إلا بعد أن يصل إلى العاصمة ٢,٩١٠ من قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة له، مع عدد آخر من أفراد الشرطة قوامه ٢٠٠ ١ أُرسلوا إلى بانتيو وملكال وبور. هذا الاقتراح لا يشكل نهجاً مرحلياً لتنفيذ الترتيبات الأمنية في العاصمة، كما ورد في بيان الهيئة الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير. إن الوقت الذي ستستغرقه عملية النشر الكامل لهذه القوات سيؤدي إلى زيادة في تأخير تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. لذلك، أعتزم طرح اقتراح يتعلق بالتوصل إلى حل وسط بشأن الترتيبات الأمنية في جوبا يكفي لضمان الأمن من أجل عودة السيد ماشار، ومن ثم التمكين من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. أرجو من المجلس الموافقة على المبادئ التي ترتكز عليها خطتي المعتزمة، أي وضع ترتيبات أمنية يمكن تنفيذها بشكل مناسب على مراحل وأن تكون تعاقبية وواقعية.

ثالثا، بالنظر إلى هشاشة الحالة الأمنية في جنوب السودان واستمرار خطر العودة إلى النزاع مرة أخرى وانعدام الأمن الذي يؤثر سلبا على جهود الإغاثة الإنسانية، ينبغي للمجلس أن يبدي العزم على اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضد الساعين إلى عرقلة تنفيذ الاتفاق، فضلا عن التشديد على خطورة الحالة التي يواجهها الشعب السوداني، الذي يتوقع أن يكون نصفه بحاجة إلى الدعم الإنساني كي يتسنى له البقاء على قيد الحياة.

أخيرا، وفي حين أن تنفيذ المهام الاقتصادية والإنسانية الهامة وعمليات العدالة الانتقالية يقع في المقام الأول على عاتق جنوب السودان، فإن بوسع الأمم المتحدة أن تساعد في العديد منها، بما في ذلك دعم الاتحاد الأفريقي في الوفاء بالتزامه بإنشاء الهيئة القضائية المستقلة المختلطة، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان، ولجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح التي يتوقع أن تتولى إنشاءها حكومة وحدة وطنية انتقالية.

ومثلما قلت في وقت سابق، فإن هذا الاتفاق ينطوي على إمكانات كبيرة. ولكن ينبغي لكي يتسنى تحقيقه، عدم

إضاعة المزيد من الوقت، علاوة على التعجيل بوتيرة التنفيذ. ومن الأهمية بمكان توجيه انتباه الأطراف إلى التنفيذ مع التشديد على أن للفشل عواقب تتجاوز مجرد القرارات الفردية.وأشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة، وعلى اهتمامه المتواصل بالحالة في جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موغاي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سومير.

السيد سومير (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن الحالة في جنوب السودان.وما دام المجلس قد استفاد سلفا من الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موغاي، وسنستمع قريبا أيضا إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدما الأمين العام المساعد سيمونوفيتش، فسوف أركز ملاحظاتي على التطورات العملياتية الرئيسية في جنوب السودان، وعلى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بهدف تنفيذ ولايتها.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن شواغل البعثة إزاء اندلاع أعمال العنف في مواقعنا المخصصة لحماية المدنيين في ملكال وأسفرت عن وفيات بين المدنيين.وينبغي أن أؤكد أن الأمم المتحدة تدين بشدة أية انتهاكات من جانب العناصر المسلحة على الطابع المدني لمواقع الحماية التابعة لنا.وإذ نتكلم الآن، يواصل الأفراد النظاميون التابعون للبعثة اتخاذ تدابير قوية لتعزيز الأمن المادي داخل الموقع وما حوله، في حين يواصل الشركاء في المجال الإنساني العمل لاستئناف تقديم الخدمات الأساسية. ونواصل في غضون ذلك، العمل على جميع مستويات الحكومة والمعارضة وقوات الأمن الوطنية وفي إطار القبائل نفسها بغية التصدي للعوامل الجذرية لأعمال العنف وتجنب استئنافها. ومن المؤسف أن أعمال العنف بين المدنيين قد ازدادت تعقيدا بسبب وجود العناصر المسلحة، وما زالت تحدث على نحو متكرر في تلك المواقع، الأمر الذي يؤكد التحديات التي تواجهها البعثة في الحفاظ على تلك المواقع.

ولا يزال العنف مستمرا في العديد من المناطق في البلد، بما في ذلك المناطق التي كانت هادئة نسبيا.ويتمثل الشاغل الرئيسي في تدهور الوضع الأمني في غرب بحر الغزال، وخصوصا حول واو التي تصاعدت فيها الاشتباكات خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية.وما زال القتال بين الجيش الشعبي لتحرير والجماعات المسلحة المنظمة في المنطقة يهدد المدنيين وأدى إلى تدفق الأشخاص المشردين داخليا إلى واو على نحو مطرد. وفي غضون ذلك، أدت الإجراءات التي اتخذها الجيش الشعبي لتحرير السودان لإلقاء القبض على أفراد الجماعات المسلحة في ولاية غرب الاستوائية ومواجهتها في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير إلى تشريد السكان على نطاق واسع. وهناك ما يصل إلى ٥٠٠ ٧ من الأشخاص المشردين داخليا يلتمسون الحماية في مجمع تابع لإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية بالقرب من قاعدة الأمم المتحدة في مدينة يامبيو التي تواجه أعلى تدفقات المشردين داخليا.

وفي الأماكن الأخرى، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2016/138)، فإن ارتفاع معدل العنف بين القبائل في ولايات جونقلي وواراب والبحيرات ما زال يثير القلق. وفي ولاية جونقلي، شهدت الأسابيع الأخيرة أيضا تجدد الاشتباكات بين اثنتين من القبائل غير المتحاربة، وهما: نوير لوو والمورلي.وفي غضون ذلك، أدى صراع داخلي على القيادة في قبيلة المورلي إلى العديد من الاشتباكات، ولا سيما في منطقة بيبور.

واستجابة منها لديناميات النزاع المتغيرة هذه، اتخذت البعثة وضع قوات أكثر مرونة في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين المتضررين من العنف.وتركز البعثة على النظر في إمكانية وجودها

المادي بعيدا عن قواعدها في بانتيو وبور وجوبا وملكال وواو بواسطة الدوريات الطويلة المدة ونشر قواعد العمليات المؤقتة في المناطق التي يرتفع فيها انعدام الأمن.ويشمل ذلك إقامة قواعد عمليات مؤقتة في لير ومونديري، إلى جانب نشر سرية إضافية في يامبيو، ما أدى إلى تعزيز وجود البعثة في غرب الاستوائية. وفي منطقة أعالي النيل الكبرى، تعتزم البعثة نشر وجود القوات بصورة منتظمة في الضفة الغربية للنيل، وفي داخل ملكال أيضا، مع التركيز على تهيئة الظروف التي تمكّن المشردين داخليا من الانتقال طوعا من موقع الحماية في ملكال.وفي سبيل تعزيز الأمن المادي في جوبا، فقد سعت القوة إلى نشر وجود مستمر لها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع بغرض حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.غير أن الدوريات الليلية في المدينة قد أعيقت من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية ترتفع على نحو مستمر من جراء استمرار العنف.وهناك ما يقدر بنحو ٦,١ مليون شخص في جميع أنحاء جنوب السودان بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية نتيجة للتهديدات المترابطة، بما في ذلك النزاعات المسلحة وتهديدات العنف القبلي والتدهور الاقتصادي والأمراض والصدمات المناخية.ويؤدي انعدام الأمن وسوء حالة الطرق أيضا إلى إضعاف قدرة الأمم المتحدة على إيصال الإمدادات الإنسانية قبل أن تصبح الطرق غير سالكة بحلول موسم الخريف القادم.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى تلبية هذه الاحتياجات، ما تزال البعثة وشركاء المساعدة الإنسانية يواجهان قيودا كبيرة مفروضة على عملياتهما، بما في ذلك الحالات العديدة التي يحرم فيها الموظفون من حرية التنقل، وغير ذلك من الانتهاكات الأخرى لاتفاق مركز قوات البعثة مع الحكومة، والتي ما زلنا نبلغ عنها المجلس والنظراء الحكوميين بانتظام.

وتؤكد هذه الشواغل الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام.تحقيقا لتلك الغاية، ما تزال السيدة لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام، تواصل استخدام مساعيها الحميدة لدعم عمل السيد موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فضلا عن التعاون مع الطرفين على إنشاء مؤسسات انتقالية.وما تزال السيدة لوي تواصل عقد منتدى منتظم للشركاء والأصدقاء الدوليين لجنوب السودان بهدف تعزيز الدعم المقدم للجهود التي تبذلها اللجنة المشتركة، والذي تمس الحاجة إليه، وقد نوه إليه الرئيس في بيانه للتو.وتواصل البعثة أيضا العمل بصفتها عضوا في فريق شركاء اللجنة المشتركة الساعي إلى تعزيز مشاركة أعضاء اللجنة الإقليميين والدوليين. وأصدر الفريق بيانا في ١٨ شباط/فبراير يؤيد فيه تماما القرارات التي اتخذتها اللجنة المشتركة، ويدعو في الوقت نفسه الأطراف إلى السماح بوصول الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومراقبي وقف إطلاق النار دون عوائق.

ومن الناحية التنفيذية، ما تزال البعثة تدعم أفرقة الرصد والتحقق الثمانية التابعة لآلية مراقبة وقف إطلاق النار، في ذات الوقت الذي تواصل فيه دعم نشر أفرقة إضافية في المناطق الهامة الأخرى.

وفي حين أن الأطراف لا تزال في مرحلة التخطيط لإنشاء مركز للعمليات المشتركة وشرطة متكاملة مشتركة، فإن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد وضعت تصورا لنظام تدريب أولي يمكن تنفيذه بمجرد تفعيل الشرطة المتكاملة المشتركة.

وكما قال الرئيس موغاي، فإنه من المهم للغاية أن تمضي الأطراف قدما في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن تشكيلها هو أولى الخطوات العديدة المتشابكة صوب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وبمجرد الانتهاء من تشكيل الحكومة الانتقالية، ستكون بحاجة إلى أن يتم تمكينها من أجل تفعيل المؤسسات الانتقالية.

ويجب على الحكومة الانتقالية، قبل كل شيء، أن تعمل على إنهاء العنف المستمر الذي لا يزال يتسبب في تشريد

المدنيين والإضرار بهم، كما يعرقل إيصال المساعدات الإنسانية الحاسمة لشعب جنوب السودان. كما يجب على الحكومة الانتقالية أن تتخذ إجراءات عاجلة للتصدي لآثار التدهور الاقتصادي، الأمر الذي خلف – إلى جانب انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة – عشرات الآلاف من الضعفاء على حافة كارثة إنسانية. ولن يساعد في إحلال الاستقرار في البلد إلا التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بما يصحبه من ثمار السلام الواضحة من أجل شعب جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سوماري على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

عندما تم التوقيع على الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥، حظي بقدر كبير من التفاؤل بأن يتقيد الأطراف في النزاع بإعلان وقف دائم لإطلاق النار ووقف هجماتهم على السكان المدنيين. وقد اتخذت خطوات صغيرة محمودة في تنفيذ اتفاق السلام، بدعم حاسم من الاتحاد الأفريقي والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. ومع ذلك، فإن الحديث عن المصالحة التي تروج له الحكومة والجهات الفاعلة المعارضة صرف الانتباه عن حقيقة أن أطراف النزاع يواصلون الهجوم على المدنيين، وقتلهم، واختطافهم، واغتصابهم، واحتجازهم بشكل تعسفي، وتشريدهم قسرا، ونهب ممتلكاتهم وتدميرها.

وخلال الأشهر الستة التي أعقبت توقيع اتفاق السلام، استمرت استراتيجية الأرض المحروقة التي تعرض فيها المدنيون للحرق أحياء في منازلهم، ونهب ما لديهم من ماشية، وتدمير ما يملكون من وسائل كسب العيش. وفي منطقة أعالي النيل الكبرى، أبادت القوات الحكومية بشكل منتظم قرى في ما يبدو أنه استراتيجية متعمدة لحرمان مؤيدي المعارضة الملحوظة من أي وسيلة لتأمين العيش، مما يفرض عليهم التشرد.

وتكشف الهجمات المروعة على المدنيين عن مستويات العنف. ففي مقاطعة لير – ولاية الوحدة – أخبرت إحدى الناجيات أحد موظفينا أن مجموعة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان القرية وشبابا مسلحين شنوا هجوما على قريتها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. ووصفت الكيفية التي أطلق بها المهاجمون النار على زوجها وقتلوه، ثم حبسوا جدها في غرفة تخزين وأحرقوه حيا.

ولا تزال انتهاكات حقوق الطفل والعنف الجنسي في حالات النزاع متفشية، رغم الالتزامات التي وقعت عليها أطراف النزاع لوقفها ومنع وقوعها. وخلال هجوم على مقاطعة كوج، ذكرت إحدى النساء الكيفية التي قتل بها الجنود زوجها، ثم قيدوها في شجرة وأجبروها على مشاهدة ابنتها البالغة من العمر ١٥ عاما تتعرض للاغتصاب على أيدى ١٠ جنود على الأقل. وتقدر اليونيسيف أن حوالي ١٦ ٠٠٠ طفل قد جندهم جميع الأطراف منذ بداية النزاع واستغلتهم، بمن في ذلك أكثر من ٤٠٠ من الأطفال في الربع الأخير من عام ٢٠١٥.

ومن حسن الحظ أن العنف في ولاية الوحدة ومنطقة أعالي النيل الكبرى قد خف؛ ومع ذلك، تنشأ مسارح جديدة في مناطق كانت تتأثر بشكل طفيف من الأعمال العدائية المباشرة، لا سيما الولايات الاستوائية. وقد تلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقارير عن عمليات قتل وعنف جنسي وجنساني، وتدمير للممتلكات المدنية ونهبها. في الأشهر القليلة الماضية، تم توثيق ادعاءات بحدوث احتجاز مطول غير مشروع وسوء معاملة وحالات قتل للمدنيين خارج نطاق

القضاء، ولا سيما في ولاية غرب الاستوائية. وقد ظهر عدد متزايد من جماعات الدفاع المسلحة في مواجهة نهج الحكومة العسكري عالي التسليح لمعالجة انعدام الأمن. ومع انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء البلد، وإنشاء الجماعات المسلحة المحلية التي تقاتل ضد قوات الحكومة، تواجه جنوب السودان خطر التجزؤ وانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة.

وفي حين أن العنف المتصل بالنزاع لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ، تتعرض حقوق الإنسان لهجمات في جميع أنحاء البلد. وقد وثقت البعثة في الآونة الأخيرة في تقرير عن حالة حقوق الإنسان أن حيز حرية التعبير والمعارضة قد ضاق إلى حد كبير. فقد أغلقت العديد من محطات الإذاعة والصحف نتيجة تقديم مواضيع تعتبر انتقادا للحكومة أو حسبما ورد – في حالة صحيفة الرأي – نتيجة انضمام أحد أعضاء مجلس إدارتها مؤخرا إلى الجناح المعارض للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

كما تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون للترهيب والمضايقة والاعتداء والاحتجاز. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أفيد بالقبض على صحفي من صحيفة التعبير بعد نشر مقال كتبه، ينتقد فيه السياسة الاقتصادية للحكومة. وفي عام ٢٠١٥، قتل سبعة صحفيين على يد مسلحين لم يتسن تحديد هويتهم. وهذا النمط من تعمد إسكات الأصوات المعارضة يسهم بجدية في تقليص الحيز الديمقراطي ويؤثر سلبا على بلوغ السلام المستدام.

وخلصت سلسلة من التقارير مرارا وتكرارا إلى أن هناك أسبابا معقولة تحمل على الاعتقاد بأن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والجرائم الدولية قد ارتكبتها أطراف النزاع. وتشمل هذه التقارير تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتقرير لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، وتقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

ومع ذلك، لم تتخذ أي إجراءات تصحيحية. ولم يخضع مرتكبو هذه الانتهاكات للمساءلة. ولدى جنوب السودان تاريخ طويل من الصفح والعفو، حتى في أشد الجرائم خطورة. ولكسر هذه الحلقة التي طال أمدها من الإفلات من العقاب، ولمنع وقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان في المستقبل، يجب أن نضمن أن تنفذ آليات العدالة الانتقالية المبينة في اتفاق السلام. فالإفلات التام تقريبا من العقاب حتى الآن يسهم في وقوع حوادث مثل عمليات التخريب القتل والجرح والحرق والنهب التي وقعت مؤخرا في موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال. وهناك حاجة للمساءلة من أجل الإسهام في الوقاية.

ويتضمن الفصل الخامس من الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع أحكاما لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولأم الجراح، ومحكمة مختلطة لجنوب السودان، وهيئة للتعويض وجبر الضرر. ويكتسي إنشاء هذه الآليات تمشيا مع القواعد والمعايير الدولية أهمية قصوى لتحقيق السلام المستدام، ولكن تشكيلها يواجه تحديات هائلة. وستكون الحاجة إلى الموارد هائلة وتتطلب تركيز المجتمع الدولي وتمويله على مدى فترة طويلة من الزمن. وفور إنشاء محكمة مختلطة مستقلة، فإنها لن تتمكن من محاكمة سوى كبار المسؤولين المتورطين في ارتكاب اعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان. غير أنه ستكون هناك حاجة لتقديم الكثير من الجناة للعدالة في محاكم جنوب السودان، التي لديها القدرة حاليا على إجراء هذه المحاكمات.

في الختام، أودّ أن أقدّم ثلاث توصيات. أولاً، أحث طرفي النزاع في جنوب السودان على الوقف الفوري لجميع الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

الإنساني. ويجب على طرفي النزاع التقيّد بالتزاماتهما لإنهاء الأعمال العدائية ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ووقف انتهاكات حقوق الطفل، وتنفيذ هذه الالتزامات. ويتعين تنفيذ اتفاق حلّ النزاع نصاً وروحاً في الوقت المناسب. ويقع على عاتق القادة المدنيين العسكريين مسؤولية القادة بموجب القانون الدولي الإنساني لمنع الانتهاكات وإيقاع العقوبة على مرتكبيها في حال حدوثها. وإلا، فهم أنفسهم مسؤولون.

ثانياً، أحث أعضاء مجلس الأمن والزعماء الإقليميين على مواصلة إشراك طرفي النزاع في هذا الصدد. ولا يمكن التغاضي عن إصدار القادة تصريحات في جوبا، في حين تستمرّ الاعتداءات والهجمات على السكان المدنيين وتشتدّ في جميع أنحاء البلد. إن جنوب السودان ليس على وشك التفكك وحسب، ولكن الصراع يهدد بشكل خطير الاستقرار في المنطقة بأسرها.

ثالثاً، أدعو أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، من أجل إنشاء آليات العدالة الانتقالية المبينة في اتفاق السلام. إن الأمم المتحدة في حاجة إلى تقديم كل ما يلزم من دعم للاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، حالما يتم إنشاؤها، لتكفل كسر حلقة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيك.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدّم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وفي إحاطتي الإعلامية، سأقدم النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2016/70)، الذي قُدم إلى اللجنة في ١٤ كانون الثاني/يناير، فضلاً عن النتائج التي تمخض عنها نظر أعضاء اللجنة في الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. وسأناقش بإيجاز أيضاً المداولات التي جرت في ١٢ شباط/فبراير بشأن تقرير فريق الخبراء وحالة تنفيذ الجزاءات خلال الاجتماع الرسمي الثالث للجنة، الذي عقد مع ممثلين عن جنوب السودان ودول المنطقة.

وفي التقرير النهائي، الذي أحيل إلى اللجنة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وفي تقديم التقرير إلى اللجنة في ١٤ كانون الثاني/يناير، قدم فريق الخبراء لمحة عامة عن الحالة الأمنية والعملية السياسية والحالة الإنسانية، والتي سأتطرق بإيجاز إلى كل منها. ووصف الفريق أيضاً بالتفصيل تسلسل القيادة والسيطرة داخل الحكومة والمعارضة، الذي استند إليه في النتائج التي توصل إليها في تحديد مسؤولية القادة عن الأعمال والسياسات التي تشكل، في رأي المجلس، أساسا للإدراج على قائمة الجزاءات.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية الحالية، يبيّن التقرير النهائي للفريق أنه حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فشل اتفاق حل النزاع الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٥، في إنهاء العنف. كان الطرفان يواصلان انتهاك وقف إطلاق النار الدائم المنصوص عليه في اتفاق السلام، خاصة مع ارتفاع مستويات العنف في ولايتي الوحدة وغرب الاستوائية. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، لاحظ فريق الخبراء أنه على الرغم من هدوء أعمال العنف في بعض المناطق، بما في ذلك أعالي النيل، فإن العنف بين القوات القبائلية والجيش الشعبي لتحرير السودان قد اشتد في ولاية غرب الاستوائية واندلع في مناطق أخرى، ولا سيما في غرب بحر الغزال. ووفقاً للفريق، واصل الطرفان الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية، حتى بعد التوقيع على اتفاق السلام وعلى الرغم من تفاقم الأزمة الإنسانية والضغوط الاقتصادية الكبيرة وحدوث انخفاض كبير في إيرادات الحكومة.

ثانياً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، يؤكد التقرير النهائي للفريق أن التقدم المحرز، حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٥، كان ضئيلاً نحو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وفي تقييم الفريق، فإنه حتى الخطوات المؤقتة التي اتخذها الطرفان لتنفيذ اتفاق السلام الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٥ قد أبطل مفعولها عدد من العوامل السلبية، بما في ذلك عدم وجود وقف لإطلاق النار وتصاعد العنف القبلي في بعض المناطق وعدم إحراز تقدم يمكن التحقق منه بشأن نزع السلاح في جوبا وقرار الحكومة بإنشاء ٢٨ ولاية جديدة في البلد، على الرغم من أن رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، رئيس بوتسوانا السابق فيستوس موغاي، الذي استمعنا إليه للتو، قد طالب بالكف عن مواصلة إعادة هيكلة البلد. واستناداً إلى هذه التطورات وغيرها، لم يرَ فريق الخبراء أي سبب للاعتقاد بأن الحكومة أو المعارضة قطعت التزاما استراتيجيا بالسلام.

ثالثاً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، شدد الفريق على أن الحرب التي لا هوادة فيها التي تشنها أطراف النزاع قد نجم عنها كارثة إنسانية تزداد سوءاً. فأكثر من ٢,٣ مليون شخص – أي خمس السكان – قد شُردوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويواجه أكثر من ٣,٩ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة وتستمر عرقلة تدفق المساعدات الإنسانية بصورة منهجية وعلى نطاق واسع. إن عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي استمعنا عنها للتو من السيد سوماري، كانت محدودة للغاية بسبب تدابير العرقلة التي تتخذها الأطراف باستمرار حيث ارتكبت الحكومة مع ما لا يقل عن ٤٥٠ انتهاكاً لاتفاق مركز القوات وارتكبت جماعات المعارضة العشرات من الأفعال المماثلة منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وأفاد فريق الخبراء أيضاً بأن ٤٣ من العاملين في المجال الإنساني قتلوا منذ بداية الحرب في أواخر عام ٢٠١٣.

رابعاً، استند الفريق في تحقيقاته لأجل تحديد مسؤولية القادة على التعريف الوارد في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، وجنوب السودان طرف فيه. ويبيّن التعريف أن مسؤولية القادة لا تشمل تخطيط الانتهاكات وتنفيذها فحسب، بل تنسحب أيضاً على التقاعس عن منع تلك الأفعال أو المعاقبة عليها عندما يكون القائد على علم بها أو إذا كان لديه سبب يجعله يعلم بأن مرؤوسيه ارتكبوا أو يُحتمل أن يكونوا قد ارتكبوا تلك الأفعال.

وأشار الفريق إلى أنه في معرض التحقيق في الأفعال التي كان المجلس قد حددها في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بوصفها أساسا لفرض الجزاءات – مثل الأعمال الرامية إلى توسيع النزاع أو إطالة أمده، وانتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والهجمات المتعمدة التي تستهدف المدنيين وبعثات الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني – فإنه ركز اهتمامه على الذين خططوا وأشرفوا على العمليات العسكرية الرئيسية، أي أولئك الذين يحملون مسؤولية استراتيجية وتنفيذية عن الجيش.

وبذلك، أكد الفريق أن الذين خططوا وأشرفوا على العمليات العسكرية الرئيسية ربما لا يكونون قد أمروا بكل انتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت، ولكن ذلك لا يعفيهم من مسؤوليتهم بموجب المعيار المقبول دولياً لمسؤولية القادة، وخاصة أن الانتهاكات ارتُكبت بصورة منهجية ومتواصلة، و لم يُتخذ أي إجراء للتحقيق فيها أو معاقبة المسؤولين عنها.

وقرر الفريق أن العمليات العسكرية المعقدة والمتعددة المحاور في دولة الوحدة وفي أماكن أخرى ما كان لها أن تتحقق من دون تخطيط دقيق ومن دون موافقة القيادة العليا للحكومة، لا سيما فيما يتعلق بانطلاق عمليات النقل والإمداد من المقر في جوبا. وأبلغ الفريق أيضا بأن القادة لا يراقبون انتهاكات حقوق الإنسان التي تم التحقيق فيها أو

عاقبت عليها الحكومة. ولاحظ الفريق أيضا أن استنتاجاته حول طبيعة العنف أثناء الحرب، والمسؤولية عن هذا العنف الذي يرتكبه كلا الجانبين تتسق مع النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي.

أما فيما يتعلق بالتوصيات الأربع التي قدمها الفريق، فقد اقترح الفريق في توصيته الأولى، أنه بغية تحقيق هدف المجلس المتمثل في إحلال السلام المستدام في جنوب السودان، ينبغي للجنة أن تعين صناع قرار رفيعي المستوى ويتحملون المسؤولية عن الإجراءات والسياسات التي تتهدد السلام والأمن والاستقرار في البلد، وأن يكونوا من ذوي النفوذ والسلطة لكي يكون بوسعهم تغيير مسار الحرب. وفي هذا الصدد، نقل الفريق إلى اللجنة في ١٢ كانون الثاني/يناير مرفق سري بأسماء أربعة أشخاص. لاحظ المنسق خلال إحاطته الإعلامية في ١٤ كانون الثاني/يناير وجود أدلة واضحة ومقنعة على أن معظم أعمال العنف التي ارتُكبت أثناء الحرب نُفذت تحت إشراف أو بمعرفة كبار المسؤولين على أعلى مستوى في الحكومة وداخل المعارضة.

كرر الفريق في توصيته الثانية الاقتراح المبين في التقرير المرحلي، ومفاده أن يفرض المجلس حظرا عاما على توريد الأسلحة في جنوب السودان. وقرر الفريق أن حظر الأسلحة لم يكن تدبير عقابي، إنما في الواقع كان أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني في البلاد، وبالتالي يمكن أن يرتبط رفع الحظر بإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام لتوفير حافز للأطراف.

واقترح الفريق في توصيته الثالثة أن تحض اللجنة الشركات المنخرطة في أعمال تجارية في جنوب السودان، لا سيما في قطاعات النفط والموارد الطبيعية، على التمسك بمبادئ الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والالتزام بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز تنفيذ أحكام الفصل الرابع من اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥، لا سيما تلك التي تتعلق بالشفافية. ولاحظ الفريق في معرض رده على الأسئلة أثناء عرض التقرير بأن بعض الجهات الفاعلة في قطاع النفط في جنوب السودان كانت تولي بالفعل الاهتمام الواجب لهذه المبادئ التوجيهية في بلدان أخرى.

واقترح الفريق في التوصية الرابعة والأخيرة، بأن تحض اللجنة جميع الجهات الإنسانية الفاعلة المشاركة في آلية الرصد والإبلاغ وفي نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني في جنوب السودان على التعاون مع الفريق من أجل تحديد هوية مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

أما فيما يتعلق بنظر اللجنة في تقرير الفريق المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير، فقد كانت المناقشة التي تلت ذلك نشيطة. إذ استمع الفريق إلى الكثير من التعليقات ورد على العديد من الأسئلة، لا سيما تلك المتعلقة بتوصياته الأربع. أما فيما يتعلق بنظر اللجنة في الإجراءات المقترحة بشأن التوصيات الأربع التي قدمها الفريق، فقد كانت ثلاث منها موجهة إلى اللجنة، و لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول الإجراءات المقترحة بشأن التوصيات الأربع.

كما ذكرت بإيجاز في المناقشة التي جرت في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“ خلال المشاورات التي أجرتها اللجنة في ١٤ كانون الثاني/يناير، أعتزم القيام بزيارة إلى جنوب السودان وعدد من الدول في المنطقة في مطلع هذا العام. وسأبلغ أعضاء اللجنة في الوقت المناسب بتفاصيل زيارتي المخطط لها.

خلال المشاورات التي أجريت في ١٤ كانون الثاني/يناير، أعربت أيضا عن اعتزامي عقد اجتماع رسمي للجنة مع ممثلي جنوب السودان والدول في المنطقة الإقليمية يتعلق بالتقرير النهائي للفريق. خلال الاجتماع الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير، شدد أعضاء اللجنة على أهمية جنوب السودان وتنفيذ

الدول الإقليمية للحظر على السفر وتجميد الأصول الذي فرضه مجلس الأمن على ستة أشخاص اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقدمت الوفود المدعوة وجهات نظرها بشأن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير النهائي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سيك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول مرة يتناول فيها وفدي الكلمة لمخاطبة المجلس خلال رئاستكم، أود، سيدي الرئيس، أن استهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. على الرغم من أن ذلك جاء في وقت متأخر من الشهر، أود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم. وأود أيضا أن أشكركم وأشكر أعضاء مجلس الأمن على إعطائي الفرصة لمخاطبتكم بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لبلدي.

بالنظر إلى قلق المجلس إزاء الوضع المتأزم في بلدي، اسمحوا لي أن أكرر بأن حكومة جمهورية جنوب السودان ثابتة في التزامها بتنفيذ الاتفاق المتعلق بتسوية الصراع برمته في جمهورية جنوب السودان. لقد برهن على ذلك الالتزام بإنشاء وتفعيل مختلف اللجان المنصوص عليها في اتفاق السلام، من قبيل اللجنة العسكرية المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار، واللجنة الوطنية لتعديل الدستور، وآلية رصد وقف إطلاق النار، والترتيبات الأمنية الانتقالية، والمجلس المعني بالاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. هذه هي سلائف واضحة لتنفيذ ناجح لاتفاق السلام. لقد شرعت تدريجيا هذه الكيانات في القيام بما طُلب إليها عمله، وهي تقوم بعمل حيوي في تنفيذ اتفاق السلام.

في ١١ شباط/فبراير، عين فخامة رئيس جمهورية جنوب السودان، سالفا كير ميارديت، السيد ريك ماشار، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان – الجناح المعارض، وفخامة السيد جيمس وانيغا بوصفهما النائب الأول للرئيس ونائب الرئيس على التوالي. وفي ١٢ شباط/فبراير، أدى السيد وانيغا رسميا القسم اللازم لتولي مهام منصبه الجديد بوصفه نائبا للرئيس. وكما يعرف أعضاء المجلس بالفعل، عين الرئيس سالفا كير ميارديت ٥٠ عضوا إضافيا في البرلمان بنا على ترشيح الحركة الشعبية لتحرير السودان للعمل في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. واتفق الطرفان أيضا على توزيع الحقائب الوزارية ومناصب نواب الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المقبلة. وقد رشح الرئيس كير بالفعل الذين سيتولون المناصب المخصصة في الحكومة، وقال إنه على استعداد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حالما تقدم الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان والأحزاب السياسية الأخرى أسماء مرشحيها.

إن عودة السيد رياك مشار تيني، إلى جوبا لتولي منصبه، سيفتح مرحلة جديدة في عملية تنفيذ اتفاق السلام. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن والأمين العام، إلى استخدام مساعيهما الحميدة لدعوته للعودة إلى جوبا لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية.

بدأت الحكومة من جانب واحد في تنفيذ الترتيبات الأمنية المطلوبة بموجب اتفاق السلام، لتزع السلاح في العاصمة، وشرع الجيش الشعبي لتحرير السودان، من خلال النظام العالمي لتحديد المواقع، في تحريك القوات إلى مواقع جديدة في دائرة نصف قطرها ٢٥ كيلومترا. إننا نناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم لإقامة ثكنات عسكرية جديدة خارج جوبا. وقد انتهى أيضا جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان من وضع قائمة أفراده للانضمام إلى الشرطة المتكاملة المشتركة. لذلك، فإن قيادة جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، تنتظر من نظيرتها في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش

الشعبي لتحرير السودان، وضع اللمسات الأخيرة على تشكيل الوحدة، ومركز العمليات المشتركة. لذلك، يعد دعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ضروريا لقيام الشرطة المتكاملة المشتركة بمهامها.

وفي ١٣ شباط/فبراير، عاينت القيادة المشتركة للجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، المواقع المخصصة لكي تكون منطقة سكنية لحراس السيد رياك مشار. كما تنص الترتيبات الأمنية أيضا على توفير التفاصيل الأمنية للسيد رياك مشار تيني في جوبا، قبل عودته إليها. وتتطلب التفاصيل اللوجستية لهذه القوة الضخمة أيضا، مساعدة المجتمع الدولي. وقد تحسن الأمن في البلد بشكل كبير، على الرغم من أننا لا نزال نعاني من انعدام الأمن في ولايتي مندري وغبدوي، بسبب عناصر وحدات رماة السهام. وأتمنى لو كان لدي ما يكفي من الوقت للخوض في تفاصيل الوضع في هاتين الولايتين.

لقد كانت ولاية غرب الاستوائية الكبرى، منارة للسلام في جنوب السودان على مدى السنوات الـ ٢٧ الماضية، بعد أن كانت المنطقة الأولى التي تحررت على يد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الباسلة. وما نشهده اليوم ليس فشلا في السياسة أو سوء القيادة فيما يتعلق بهذه المسألة، ولكن امتدادا لما يواجهه العالم. إن تغير المناخ هو حقيقة واقعة، ونرى تأثيره السلبي اليوم في بلدي. لقد شاركت حكومتي بنشاط في كل من المؤتمر المعني بالحد من مخاطر الكوارث في سينداي، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باريس، ليس بسبب ما ساهمت به صناعاتنا في انبعاث الكربون لأنه لا صناعات لدينا، ولكن نظرا لما نواجهه.

اليوم، لم يعد بوسع رعاة قبيلة الدينكا الرعي في مراعيهم التقليدية، لأنه ليس لديهم ما يكفي من الماء والعشب، كما كان الحال في السابق. ويجبرهم ذلك على التوجه إلى الجنوب حيث يمكن العثور على المياه والعشب الجيد لماشيتهم. ويسكن المزارعون في الغالب، مصادر الرعي والماء المكتشفة حديثا. وتلك هي أسباب ما نراه في ولايتي غبدوي ومندري. وستقوم الحكومة باستعادة السلام في المنطقة، وستعود الحياة إلى طبيعتها.

ومن الحقائق المعروفة أن الدعامة الأساسية لاقتصاد جمهورية جنوب السودان، تتمثل أساسا في عائدات النفط. ولذلك، فإن الانخفاض في أسعار النفط العالمية أثّر على العائدات المحلية في جنوب السودان. وقد جعل ذلك، إلى جانب الصراع الذي يعصف بالبلد على مدى السنوات الثلاث الماضية، الحالة أكثر سوءا. ومع ذلك، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2016/138)، أدخلت الحكومة بعض الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الحالة الاقتصادية للبلد على المدى الطويل.

وشرعت الحكومة في إجراء المزيد من المفاوضات مع حكومة جمهورية السودان بشأن شروط الاتفاق الموقع في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين الرئيس سلفا كير ميارديت، والرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، تحديدا فيما يتعلق برسوم نقل النفط عبر خط الأنابيب السوداني. ووافق الرئيس البشير، وجاء وزير البترول لجمهورية السودان إلى جوبا لتبادل الأفكار مع نظيره السوداني الجنوبي. ولزيادة تحسين الحالة الاقتصادية في جنوب السودان، وافقت حكومة جمهورية السودان على فتح الحدود، والسماح بحرية حركة البضائع والأفراد بين البلدين الجارين.

ولن تتحسن الحالة الإنسانية في بلدي، إلا عندما ننفذ بشكل كامل اتفاق السلام. وسيتمكن المشردون عند تنفيذه من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية. إن قانون المنظمات غير الحكومية الجديد الصادر في جمهورية جنوب

السودان، يعطي الحكومة الأدوات اللازمة لإعادة هيكلة كيفية إدارة المسائل الإنسانية. ونحن ندعو جميع أصحاب المصلحة للانضمام إلى الحكومة، لكي تمارس مسؤوليتها السيادية، من خلال الإدارة السليمة للأنشطة الإنسانية، وفقا للقانون الجديد.

دعا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، في ١٢ شباط/فبراير، وفد بلدي، والدول الاقليمية المجاورة لجمهورية جنوب السودان، لمناقشة حالة تطبيق نظام الجزاءات. وكما قلنا للجنة آنذاك، وأود أن أكرر موقفنا مرة أخرى اليوم أمام المجلس، فإنني أعتقد جازما بأن جمهورية جنوب السودان بحاجة إلى المساعدات، وليس الجزاءات، لحل النزاع الذي تعاني منه. ولن تؤدي الجزاءات سوى إلى تعقيد الحالة المعقدة أصلا، وتزيد من تفاقمها.

ويجب علينا بدلا من ذلك، تركيز جهودنا على تنفيذ اتفاق السلام باعتباره أفضل وسيلة لتعزيز التعايش السلمي بين مكونات شعب جمهورية جنوب السودان. ويمكن للمجتمع الدولي استخدام وسائل بناءة ومثمرة بشكل أكبر، لإشراك الأطراف، بدلا من فرض الجزاءات. وتشعر الحكومة بخيبة أمل جراء خطة فرض الجزاءات، بدلا من اتخاذ تدابير من شأنها تشجيع الأطراف على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام. لن تؤدي الجزاءات في هذا الوقت الحاسم من تاريخ جنوب السودان إلا إلى تصلب المواقف، وإذكاء المواجهات، وقبل كل شيء، إلى تدمير الاقتصاد، وزيادة الضغوط الاقتصادية، وزيادة المصاعب الي يواجهها الناس، الذين يعانون أصلا وأصابهم اليأس. وأدعو مجلس الأمن إلى عدم اعتماد التوصيات الأربع التي قدمها فريق الخبراء إلى المجلس. في حال اعتماد تلك التوصيات، فإنها سوف تقوض المنجزات التي حققناها حتى الآن.

إسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد مجددا على موقف حكومتي من تنفيذ اتفاق السلام نصا وروحا. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفعلي لتنفيذ اتفاق السلام، بشكل أكثر إيجابية من الناحية المالية والمعنوية على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠ .